ايضا الى تجريد « اسرائيل » من الاسلحة الفتاكة، ويبدو لانه يدرك ان على اسرائيل اذا ارادت ان تكون « واقعية » ، ان تكون فتاكة في اهدافها واسلحتها ، وبالمقابل هذا يعني قبول المنطق الاسرائيلي ، الذي لا يقبل بأن تصبح « الدولة الفلسطينية » « واقعا » الا اذا كانت تحت رحمة اسلحة « اسرائيل » الفتاكة .. والاستاذ خالدي يؤكد هذا الاستنتاج حين يخصص قسما كبيرا من مشروعه ليشرح كيف ان هذه الدولة لا تشكل اي خطر على اسرائيل وقواها العسكرية المتفوقة..

اذن لماذا التسليح الواقعي ؟

وهنا يبرز واحد من اهم التناقضات في المشروع التصفوي هذا : فاذا كان قيام الدولة تعبيرا عن الواقعية (تجاه موازين القوى ووجود اسرائيل وتفوقها .. الخ) فان الدولة كحل فلسطيني داخلي ، لن تكون واقعية . فهي بالاضافة الى انها باعتراف المشروع لن تحل مشكلة الشعب الفلسطيني ولا حتى مشكلة اكثريته ، فانها ، وفي داخل الدولة نفسها ستضطر الى استخدام القمع للدفاع عن نفسها ، يقول المشروع :

« هناك قطاعات واسعة من السكان ستبقى سنين عدة في مخيمات « اللاجئين » وستواجه السلطات بمشكلات امنية ، وستكون هناك حاجة الى ضبط المغامرات التي تحصل عبر الحدود ضد اسرائيل . وبالمقابل ستنشأ حاجة لصد اعتداءات المجموعات الاسرائيلية المتطرفة ضد المستوطنين»!!

هل يحتاج هذا الى تعليق ؟ أليس هذا منطق اسرائيل والانظمة الرجعية والمهزومة طيلة العقود الماضية التي كانت ترى في « المخيمات » مراكز شغب وخطر على الامن ؟ كيف يتجرأ الاستاذ الخالدي واصحابه على تزيين مشروعهم المقدم لاعتماده في واشنطن (وتل ابيب) بمثل هذا الموقف التبعي ... اين كان يمكن ان يكون الاستاذ الخالدي وأصحابه اليوم لولا سكان المخيمات ونشاطهم المعادي « لامن» اسرائيل والانظمة الرجعية ...

ويمكننا على ضوء هذا التصور الصريح ان نستنتج ان قائمة الاسلحة المنشورة مع المشروع كاقتراح « لتسليح » الدولة هي من قبيل التضليل .. الاسلحة المطلوبة لمثل هكذا دولة هي عصا الشرطة وخراطيم المظاهرات وقنابل الدخان وأحدث اجهزة واقية للتسلل (تسلل الوطنيين !) والقمع والمخابرات والمباحث ...

وحتى تكتمل الصورة ، فالمشروع ، مستفيدا من تجربة الامم المتحدة في الكونغو وكوريا وجنوب لبنان ، يقترح ، ربما دعما « لاستقلال وسيادة الدولة » (!) ان تتولى قوات الامم المتحدة كل « مداخل الدولة ومخارجها ومطاراتها وموانئها»..

اما الباقي فتتولاه القوات الاسرائيلية التي يفسر المشروع كيف انها يمكن ان تحافظ على سيطرتها على الطرق الرئيسية في الضفة ، من خلال مواقفها ، وعلى القطاع من خلال علاقته « بالقوات الفلسطينية » فيها ، وبفضل دور البحرية والمدفعية والطيران الاسرائيلي .. الخ .. وهو يشرح كيف يمكن تفادي « امكانية استلام اية فئة راديكالية الحكم او استمرارها فيه » من خلال :

● الاطار الدولي للتسوية حيث يقترح مشاركة الاتحاد السوفياتي في تنفيذ المشروع الذي سيعفيه « دوره » هذا من التزام عسكري مربك في مكان معرض للهجوم (الضفة الغربية) حيث يميل ميزان القوى ميلا شديدا الى جانب اسرائيل، فاذا كانت الحالة هكذا ، مشفوعة بضمانات من مجلس الامن الدولي وجامعة الدول العربية ، زال خطر ايقاع الدولة الفلسطينية في احلاف عسكرية هدامة .

• احلاف هدامة : هل يستدعي الامر تفسير المقصود بهذا التعبير ؟

● الغاء دعوات التحرير فلسطينيا وعربيا ..

● توازن القوى « يبقى في شكل ساحق الى جانب اسرائيل » .

● بالاضافة الى : عدم ترابط الضفة والقطاع وتطويق القطاع من جانب « اسرائيل » وأمكان وصول الاسرائيليين الى اي نقطة في الدولة الفلسطينية ، حيث « لا وقت هناك لاي انذار فعال ضد الغارات الجوية ولا توجد غابات كثيفة على اي مساحة من الضفة الغربية » ، وحواجز الامم المتحدة والسيطرة على المطارات وتفوق القوات الجوية الاسرائيلية .. كل هذا مما يجعل « الارض الواقعة على جانبي نهر الاردن سهلة المنال عسكريا » ...

□ السياسة الداخلية والاقتصاد :

● يربط المشروع موافقة م.ت.ف على التسوية بشرط « اشتراكها » في حكومة الدولة الفلسطينية.

● يدعو لجعل «فتح» المعتدلة ... العمود الفقري للحكومة الفلسطينية ... ويشير صوابا ، الى ان العناصر المعارضة للتسوية لن تشارك في الحكومة .. ولكنه لا يشير الى مصيرها ، مع ان المشروع ككل مبني على اساس تصفية المقومات الوطنية والقومية ومحاصرة كل ما من شأنه عرقلة هذا المشروع ... وليس من قبيل الصدفة ان يتجنب المشروع الخوض في مدى « ديمقراطية » النظام الذي يدعو اليه !

● « الاعتدال » هو هم اساسي للمشروع . وهو يدعي ان سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ سيكون عاملا اضافيا في «ترسيخ الاعتدال » ولكن النص يكشف بسرعة مصادر « الاعتدال » الحقيقية : فالدولة ستكون تحت السيطرة العسكرية والامنية « الاسرائيلية » ، اما في الجانب الاقتصادي فيقول المشروع :

« كما ان هذه النزعات المعتدلة ستترسخ من جراء اتكال الدولة الاقتصادي على مصادر دولية وأجنبية وأيضا على بلدان النفط العربية الغنية ، وكذلك من جراء تعاونها الوثيق مع الاردن » . وهو يقترح اقامة سوق مشتركة مع الاردن ويعتمد على اهتمام الامم المتحدة و « المنظمات الدولية » ،وعلى تحويل الضفة الى منطقة سياحية وتحويل القدس الى مقر للمؤتمرات .. الخ وهذا كله سيتم ، حسب المشروع « بمساعدة الرساميل المستوردة » ودعم « رجال الاعمال المغامرين الفلسطينيين » ،، ويمكن ايضا ، يقول المشروع ان تصبح الدولة العتيدة حمى يأوي اليها الفلسطينيون المتقاعدون الذين ينشدون الموت على صوت المؤذن في الجامع الاقصى او اجراس القبر المقدس !

ولا يحتاج الكلام الحرفي للمشروع في هذا الجانب لكثير من التعليق ، فهو يدعو الى تبعية اقتصادية تامة ، والى التخلي عن اية طموحات صناعية طالما ان الاستقلال السياسي والعسكري والامني غير متوفر اصلا ، وطالما ان المطلوب هو دولة تكون بحق مقبرة ليس « للفلسطينيين المتقاعدين» فحسب بل للفلسطينيين الوطنيين وقضيتهم ..

■ ثالثا : التوطين والاستيعاب :

اشرنا سابقا الى اعتراف المشروع بأن الدولة كما يتصورها كأمد نهائي ، لا تحل ولا يمكن ان تحل المشاكل المطروحة ، وهو يفشل تماما في مناقشة الاعتراضات « العملية » التي يطرحها على لسان المعارضين .

□ الضفة والقطاع لا يستوعبان كل الفلسطينيين واسرائيل قد لا تريدهم . الحل المقترح : استيعاب اكبر عدد ممكن ، واستغلال وادي الاردن (للتوطين) بالاتفاق مع الاردن ، وتحييز الباقين المشتتين بين التعويض والحصول على المواطنية (اي الجنسية) دون ان يكون لهم متسع في الدولة العتيدة .

ماذا عن فلسطينيي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ؟

ان الحيثيات التي يطرحها المشروع تعزز تماما جانبا هاما من الاعتراضات : ان الدولة لا تشكل حلا حقيقيا وعمليا لشعبنا ولا حتى لاكثريته .. فالترجمة العملية لمشروع الاستاذ الخالدي هي : بقاء تمزق الشعب الفلسطيني وتشتته وتعرضه لكل انواع الاضطهاد ، اخضاع سكان الضفة والقطاع لحكم يعيش على رضا تل ابيب وعمان وتحت سيطرة عسكرية وتبعية اقتصادية وسياسية وأمنية تامة ، وهو كذلك يسد ابواب الامل امام الجماهير العربية الفلسطينية في « اسرائيل » في التخلص من سيطرة الصهيونية والعودة للوحدة والالتحام بالشعب الفلسطيني ...

ويبدو ان الاستاذ الخالدي لا يدرك الفارق بين القضية الفلسطينية من جهة والصهيونية من جهة اخرى ، والا لما كان قارن « اللاجئين » « بيهود الشتات » ولا الدولة المنشودة « باسرائيل » حين يقول .

« وهناك النتائج النفسية التي تترتب من نشاء دولة بالنسبة الى اللاجئين . وهذه لا يجوز تجاهلها ، ولا احد يمكنه ان يتكهن ماذا يستطيع ان يجني اللاجئون من الفرصة المتاحة لهم لاختيار التعويض والمواطنية في حال تأسيس دولة . وربما كانت لهم عبرة حسنة في الاثر السحري الذي تمارسه دولة اسرائيل على اليهود في الشتات » !!

نحن نعلم ان الاستاذ الخالدي معجب بطول نفس واساليب الحركة الصهيونية ، ولكن المقارنة اعلاه تتخطى كل الحدود ، فكيف يصبح الفلسطينيون الذين يبحثون عن الحرية والتقدم ويقاتلون باسلحة الانسانية والتقدم والتضامن دفاعا عن حقهم في ارضهم ووطنهم وفي حياة حرة خالية من الاستغلال والتمييز ، كيف يصبح هؤلاء كالصهاينة العنصريين المتعصبين دينيا ، سارقي الارض ، اصحاب المجازر الدموية ، المستفيدين بالدرجة الاولى من النازية ، انصار انظمة التفرقة العنصرية ... ام ان الاستاذ الخالدي يرى في الصهيونية حركة تحرر وطنية ناجحة جديرة بالتقليد ؟

■ رابعا : القدس :

المشروع يطرح ضرورة ان تصبح القدس (الشرقية) عاصمة للدولة وذلك بتقسيم « المدينة على نسق حدود ١٩٦٧ » . ولكنه في واقع الامر يدعو فقط الى ازالة « الاحتلال العسكري » عن القدس الشرقية ، بينما يدعو لابقائها موحدة مع « انشاء مجلس بلدي موحد يقوم ببعض الخدمات الضرورية المشتركة ويشرف عليها في حين يقع ما يتبقى من خدمات على عاتق بلديات كل من الدولتين » ...

وهذا التمايل يعني عمليا في ظل موازين القوى التي يقترحها ، ان تبقى القدس كلها تحت الهيمنة « الاسرائيلية » ...

ماذا عن الاماكن المقدسة ؟

الاستاذ الخالدي يقترح : « انشاء مجلس اخر موحد ، هو مجلس ديني يضم ممثلين بارزين للديانات المسيحية واليهودية والاسلامية تحت رئاسة الامم المتحدة او رئاسة متناوبة » .

ويمكننا ان نتصور منذ الآن علم الامم المتحدة مرفوعا فوق المسجد الاقصى وكنيسة القيامة !!

■■ مشروع تصفوي

القسم الاخير من المشروع خصص « لمناقشة الاعتراضات » الاعتراض المستند الى ضعف طاقة الدولة الاستيعابية والاعتراض بسبب عدم قابلية الدولة اقتصاديا للحياة ، والاعتراض الثالث من الجانب الاخر ، والمتعلق بالتخوف من ان تكون الدولة الجديدة مصدر تهديد عسكري « لاسرائيل ».

وقد اشرنا في ملاحظاتنا الى المقومات التي يستند اليها المشروع في مواجهة هذه الاعتراضات ، ويتضح بعد كل ذلك :

اولا : ان هذا المشروع لا يرد على الاعتراض الاول ولا الثاني ، وان المناقشة الاساسية هي مع الاعتراض الصهيوني ، الذي يسعى المشروع لازالته من خلال الدعوة الى دولة كسيحة عسكريا ، يمينية السياسة ، اقتصادها تبعي ومصيرها معلق برضا تل أبيب وعمان والرجعية النفطية وأموالها ..

ثانيا : ان هذا المشروع تصفوي استسلامي يائس بكل معنى الكلمة ، فهو يلغي القضية القومية والحقوق التاريخية وحصيلة النضالات المتتالية للجماهير العربية والفلسطينية ، كما يلغي طموحات وآمال الشعب الفلسطيني في استعادة ارضه وتخلصه من كل اشكال الاستغلال والقهر والتشتت والسيطرة ...

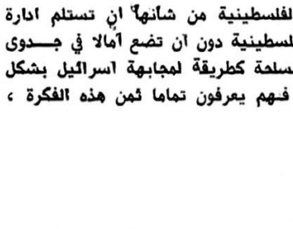

الدكتور وليد الخالدي

ثالثا : ان هذا المشروع رجعي يسعى لتثبيت الحل الصهيوني الرجعي العنصري للمسألة اليهودية ، وهو معاد لشعارات وبرامج الثورة الفلسطينية التي تنادي بالحل الديمقراطي التقدمي « للمسألة اليهودية » وللذيول المتولدة عن الحل الصهيوني ...

رابعا : ان هذا المشروع هو في صيغته العملية تطبيقا « فلسطينيا » لمشروع بيغن الصهيوني الذي يدعو الى الاكتفاء باقامة ادارة ذاتية في المناطق المحتلة مع بقاء السيطرة الاقتصادية والعسكرية والامنية بيد « اسرائيل » .

خامسا : ان هذا المشروع يكشف الى اي مدى وصل اليأس باليمين الفلسطيني ، فاصبح يدعو الى اجهاض الثورة فهو يقول : « لذلك ونتيجة لما سبق ، نقول ان اية قيادة على رأس منظمة التحرير الفلسطينية من شأنها ان تستلم ادارة الدولة الفلسطينية دون ان تضع آمالا في جدوى الثورة المسلحة كطريقة لمجابهة اسرائيل بشكل مباشر . فهم يعرفون تماما ثمن هذه الفكرة ، وهم لن يحصلوا على تجاوب قومي من اجل تحقيقها » .

وبهذا يسلم المشروع بالسيطرة الامبريالية - الصهيونية - الرجعية على المنطقة ككل ...

لقد اعمى التعب واليأس اصحاب هذا المشروع وغيره من المشاريع المماثلة ، وضعفت ذاكرتهم وفقدوا القدرة على رؤية الامور بوضوح . ان مصير « واقعية » لن يكون افضل من مصير « واقعية » الذين نظروا لمشروع الدولة من على « اليسار » .

ان هذا المشروع ساقط تاريخيا وموضوعيا ، والجماهير الفلسطينية والعربية لن تدعه يرى النور . انه مشروع لا وطني .

■■ البديل

تضيق يوما بعد يوم « الخيارات » امام اصحاب النزعة الاستسلامية من « اليسار » ومن اليمين ، واذا كان هامش المناورات والتنظير « يسارا » قد تقلص الى درجة الصفر ، اساسا بتأثير الاعتبارات العملية والتطورات السياسية في المنطقة التي تتسم بازدياد الردة الرجعية اليمينية وانفضاح حقيقة ميزان القوى وحقيقة اهداف الامبريالية والصهيونية ، فان هذه الاعتبارات والتطورات نفسها ، والتي تعني المزيد من التآمر والضغوط على حركة التحرر الوطني الفلسطيني ، تدفع القوى الاستسلامية اليمينية الى النهج ذاته الذي يتحكم بمواقف الانظمة الرجعية ، وهذا النهج يتلخص في تقديم المزيد من التنازلات ، امام مزيد من التصلب والغطرسة من قبل العدو ، طمعا في الوصول الى « حل » يجنبها الصدام الشامل معه ومع قواه الحليفة المحلية ، ولكن الذي يضمن لها حدا ادنى من « الحصة » ، لتتمكن من خلالها من رشوة ولو حتى اقلية من البورجوازية الفلسطينية التي تعيش على هامش اقتصاد النفط وعلى هامش اقتصاد الاحتلال ...

اما بقية الجماهير الفلسطينية فان الرؤية ستتضح امامها اكثر فاكثر ، ولن يكون امامها من حل سوى الحل الوطني التقدمي الديمقراطي ، الذي يتمسك بالحقوق القومية العربية على كل فلسطين، ويتمسك بحق العودة الى فلسطين وانهاء كل حالات الاغتراب والتشتت والقهر الاقتصادي والسياسي والامني في المخيمات ، وحق توحيد فلسطين الحرة من السيطرة الصهيونية ، فلسطين الديمقراطية ، التي لا يمكن ان تتحرر الا اذا كانت جزءا من وطن عربي حر تقدمي وديمقراطي موحد .

ان هذه الاهداف ليست تطرفا ، بل هي الحل العملي والواقعي الوحيد: فطموحاتنا وامالنا وتاريخنا لا يفسح اي مجال لمهادنة او مساومة مع القوى العنصرية الاستعمارية الصهيونية ولا مع القوى الامبريالية الاستغلالية وعملائها المحليين ..

وأول الطريق : الصمود ووضوح الرؤية ونبذ الاوهام والمناورات وكل سياسات التفرقة والتعاطي مع مشاريع الامبريالية من قريب او من بعيد .

القدس لشرقية عاصمة الدولة ولكن دون فصلها عن عاصمة "اسرائيل"..! الجامع الأقصى وكنيسة القيامة للأمم المتحدة والقدس مقبرة "للمتقاعدين الفلسطينيين"!